الكلام على عكسه فمستلزم لتعدد النقيض لمفهوم واحد
الا ان يلتزم ما ذكر وقد ظن بعض المتعسفين ان
الرفع مصدر يحتمل معنى الفاعل والمفعول معا
وانت تعلم ان الرفع هنا بمعنى لا كذا وليس معنى
مصدريا والا لامتنع حمل اللا ان على
الفرس مواطاة ولو سلم فاللفظ الواحد لا
يحتمل معنيين مجازيين الا عند شذوذ وقد
يورد على عكس الكلام انه يلزمه كون عدم العدم
المطلق نقيضا له مع كونه فردا منه وهو مدفوع
بان هذا المفهوم لا مصداق له في الواقع كيف ويلزم
من وقوعه وجود جميع المحالات وانما امتناع اجتماع
الفردية والنقيضية في مفهوم بالنسبة الى آخر
لاستلزامه اجتماع النقيضين فلا ينتقض بما هو
فرض محض لا يتصور وقوعه اصلا وهذا كما ان
مفهوم ضروري الوجود والعدم لا يرد نقضا على
حصر المواد في الثلث وما قالوا من ان كل مفهوم
ثابت في الواقع لكونه مصداقا لاحكام واقعية
اقلها

اقلها المفهومية فلا يوجب امكان صدقه على شيء في الواقع
الا ترى ان مفهوم شريك الباري واجتماع النقيضين
ونحوهما يمتنع صدقه في الواقع والا لم يصدق الحكم عليه
بالامتناع فيه على ان صدق مفهوم على نقيضه جائز
كصدق المفهوم على اللا مفهوم وانما المحال صدق النقيضين
على واحد ولا محذور في صدق اللا مفهوم ايضا عليه
لانه ليس بالحمل المتعارف كحمل المفهوم عليه فلم يجد
نحو الحمل وهو معتبر في التناقض ودفع الحق
الهروي تارة بان عدم العدم ليس نقيضا له بل
نقيضه الوجود ورد بانه ان لم يكن نقيضا له فلا
شك انه لازم مساو لنقيضه ومناف له فالاشكال
بحاله وتارة بان العدم عدم المطلق اما معنا
سلب الوجود فعدمه ليس فردا له او السلب المطلق
فعدمه ليس نقيضا له لان المطلق اما ان يلحظ مع
الاطلاق او نفس طبيعته لا مع وسلبه على الوجه الاول
غير معقول لكونه مبطلا لنفسه وعلى الثاني مجامع لثبوته